

مجلس الجمعية وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	المدعو عملاً بالمادة ٣٧ بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
	المتكامل لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2013/262)			
S/PV.7070 ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2013/680)		كوت ديفوار <sup>(د)</sup> ، الممثل الخاص لغينيا - بيساو (وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي)، وموزامبيق <sup>(ج)</sup> السلام	جميع المدعوين
	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2013/681)			
S/PV.7074 ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣				S/PRST/2013/19

(أ) تكلم ممثل أنغولا باسم أعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

(ب) تكلم ممثل كوت ديفوار باسم رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(ج) تكلم ممثل موزامبيق باسم أعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

(د) تكلم ممثل كوت ديفوار باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

(هـ) لم يُدَلِّ ممثل غينيا - بيساو ببيان.

## ١٠ - الحالة في كوت ديفوار

### عرض عام

ومدد المجلس مرتين ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها<sup>(٢٣٥)</sup>، وذلك عملاً بالتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام<sup>(٢٣٦)</sup>. كما خفض المجلس قوام العنصر العسكري وأكد عزمه على أن ينظر في مزيد من التخفيض استناداً إلى الأوضاع الأمنية وإلى قدرة حكومة كوت ديفوار على تولي المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها العملية. ووجدد المجلس مرتين تدابير الجزاءات، وقام بتعديلها، ومدد ولاية فريق الخبراء<sup>(٢٣٧)</sup>.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات، منها جلستان خاصتان مع البلدان المساهمة بقوات<sup>(٢٣٤)</sup>، واتخذ أربعة قرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار. وواصل المجلس تركيزه على التطورات السياسية الحادثة في أعقاب الأزمة التي تلت انتخابات عام ٢٠١١، وعلى تعديل وتنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف الرامية إلى دعم عملية السلام، والدور والولاية دَوَي الصلة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

(٢٣٥) القراران ٢٠٦٢ (٢٠١٢) و ٢١١٢ (٢٠١٣). وللإطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، المعنون "عمليات حفظ السلام".

(٢٣٦) S/2012/964 و S/2013/377.

(٢٣٧) القراران ٢٠٤٥ (٢٠١٢) و ٢١٠١ (٢٠١٣). وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن تدابير الجزاءات المتعلقة بكوت ديفوار، انظر الجزء

(٢٣٤) انظر S/PV.6802 و S/PV.6996.

وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، قدم الممثل الخاص للأمين العام تقريرا عن التحديات المستمرة التي تواجه البلد، ولا سيما فيما يتعلق بالحالتين الأمنية والسياسية، وعن الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لوضع البلد مرة أخرى على طريق السلام والاستقرار. وأشار إلى أنه رغم أن الحالة الأمنية بشكل عام قد تحسنت، فما يزال البلد يواجه تحديات هائلة وتهديدات كبيرة في خضم انتقاله إلى مرحلة بناء السلام. ولفت الانتباه، في هذا الصدد، إلى الحالة الأمنية المتقلبة على حدود كوت ديفوار مع ليبيريا، وذكر أن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعمل على تنسيق أنشطتها مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وأنها اعتمدت خطة عمل بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومع حكومتها كوت ديفوار وليبيريا من أجل تعزيز التعاون، بما في ذلك من خلال تعزيز وجودهما في كلا الجانبين من الحدود. وسلط الضوء على الحوار السياسي، وعلى الانتخابات المحلية القادمة، وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان، بوصفها عناصر هامة للمصالحة الوطنية<sup>(٢٤٠)</sup>.

وأشار ممثل كوت ديفوار إلى زيارة العمل التي قام بها المجلس مؤخرا إلى البلد. وسلط الضوء على الحالة الأمنية، وعلى إصلاح القطاع الأمني، وجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمصالحة الوطنية، وحقوق الإنسان. وحث المجلس على عدم تنفيذ تخفيض العنصر العسكري للعملية على النحو الذي اقترحه الأمين العام، بسبب الوضع الأمني وضرورة تجنب خلق ثغرات أمنية<sup>(٢٤١)</sup>.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام، الذي أفاد بأن كوت ديفوار تحرز تقدما مشجعا نحو النمو الاقتصادي والسلام والاستقرار تحت قيادة الرئيس الحسن واتارا. وفي الوقت نفسه، تبّه إلى أنه ينبغي تنفيذ عدة تدابير هيكلية عاجلة في الوقت المناسب، ولا سيما في مجالات الأمن والحوار السياسي والعدالة والمصالحة. وعرض لعدد من المبادرات التي اتخذتها حكومة كوت ديفوار والتي ساهمت في تخفيف حدة التوترات السياسية. وأبلغ المجلس بالخطوات المتخذة لتعزيز التعاون بين البعثات فيما بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فضلا عن التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في غانا. وأخيرا حث الشركاء الدوليين

## إحاطات بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والتطورات السياسية في أعقاب الأزمة التي تلت انتخابات عام ٢٠١١

في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في ذلك البلد بشأن التقدم الكبير الذي يُحرز في كوت ديفوار نحو استعادة الوضع الطبيعي منذ نهاية الأزمة التي أعقبت انتخابات عام ٢٠١١. وأفاد باستقرار الحالة الأمنية، وذكر أن المشردين قد بدؤوا في العودة وأن الاقتصاد قد بدأ يظهر قدرة على التكيف. وأشار أيضا إلى أن الانتخابات التشريعية قد أُجريت بنجاح وأنها جرت في سلام نسبي. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فقد ذكر أن هناك تحديات كبيرة متعلقة بالأمن والمصالحة الوطنية لا تزال قائمة، وأن الدعم المقدم من عملية الأمم المتحدة ضروري لمساعدة الحكومة على تحقيق استقرار الحالة الأمنية، ولا سيما في مجالي إعادة تشكيل وإصلاح المؤسسات الأمنية والمؤسسات المعنية بسيادة القانون؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وحماية المدنيين؛ وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا؛ والمصالحة الوطنية، والإنعاش المبكر، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما سلط الضوء على دور عملية الأمم المتحدة وأنشطتها، ولا سيما في تيسير إجراء الانتخابات التشريعية<sup>(٢٣٨)</sup>.

وأشار ممثل كوت ديفوار، في بيانه، إلى التقدم المهم المحرز في عدد من المجالات منذ أزمة ما بعد الانتخابات، فضلا عن التحديات المقبلة، وهي توطيد الحالة الأمنية، وإصلاح قطاع الأمن، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمصالحة الإنسانية، والمصالحة الوطنية. وناشد المجتمع الدولي أن يقدم كل ما يلزم من دعم من أجل التغلب على تلك التحديات. وفيما يتعلق بنظام الجزاءات، فقد أشار إلى أن حكومة بلده هي في صدد تقديم طلب بهدف رفع الحظر المفروض حاليا بشكل جزئي أو كلي<sup>(٢٣٩)</sup>.

السابع، القسم الثالث، المعنون "تدابير لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة وفقاً للمادة ٤١ من الميثاق". وللإطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار وولاية فريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء.

(٢٣٨) S/PV.6708، الصفحات ٢-٤.

(٢٣٩) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٧.

(٢٤٠) S/PV.6808، الصفحات ٢-٥.

(٢٤١) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٩.

التزام حكومته بتحقيق المصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب. وبخصوص إدخال التعديلات على هيكل وقوام قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فقد طلب تعويض أي انسحاب لأصحاب الخوذ الزرق بنشر موارد نوعية، مثل طائرات الاستطلاع بدون طيار في المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا<sup>(٢٤٦)</sup>.

وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي اعترف بالخطوات الهامة التي اتخذها الرئيس نحو استقرار الحالة الأمنية، والإسراع في عملية الانتعاش الاقتصادي، والبدء بإصلاحات رئيسية. وحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم إلى كوت ديفوار، ولا سيما لإيجاد حلول دائمة لجميع المقاتلين السابقين. وتحدث عن التعاون بين حكومتي كوت ديفوار وليبريا للتصدي للتحديات المشتركة على الحدود، وذلك بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وقال إنه عملاً بقرار المجلس، عاد ٨٥٠ جندياً إلى أوطانهم في أيار/مايو عقب انتهاء الانتخابات المحلية، وأنه تجري التحضيرات لنقل المستشفى العسكري في أبيدجان إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأشار إلى أن النقاط المرجعية العامة التي اقترحتها الأمين العام لقياس ما تحرزه كوت ديفوار من تقدم نحو تحقيق الاستقرار والقيام بالتخطيط الانتقالي، فذكر أن الوقت لا يزال مبكراً للتنبؤ بموعد بدء عملية الأمم المتحدة لمرحلة انتقالها. ولذلك فقد شدد على ضرورة أخذ الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجرى في ٢٠١٥ بعين الاعتبار، وأنه بعد ذلك يمكن تقييم الحالة تقييماً كاملاً<sup>(٢٤٧)</sup>.

وكرر ممثل كوت ديفوار التأكيد على أهمية التقدم المحرز حتى ذلك الحين، ولا سيما في مجالات إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والعدالة وحقوق الإنسان، وكذلك الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وأبرز التدابير المتخذة في تلك المجالات. كما أعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي توخي الحذر الشديد في خفض عنصر القوة العسكرية وعنصر الشرطة والعنصر المدني في عملية الأمم المتحدة كي لا يؤدي ذلك إلى فراغ أمني في الميدان<sup>(٢٤٨)</sup>.

والإقليميين، بما في ذلك الأمم المتحدة، على مواصلة دعم حكومة كوت ديفوار بغية توطيد المكاسب الهامة التي تحققت ومعالجة التحديات المتبقية والأسباب الجذرية للأزمات المتكررة<sup>(٢٤٩)</sup>.

وأبرز ممثل كوت ديفوار التقدم الذي أحرزته حكومته بعد مرور ١٨ شهراً على نهاية الأزمة التي تلت الانتخابات. وفي ضوء الحالة الأمنية التي لا تزال هشّة، أعرب عن التأييد لتوصية الأمين العام المتعلقة بتأجيل خفض القوام العسكري للعملية إلى أن يُفرغ من التقييم المقرر إجراؤه في أوائل عام ٢٠١٣<sup>(٢٤٩)</sup>.

وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، عرض الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام التقرير الخاص للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار<sup>(٢٤٤)</sup>، الذي يتضمن استنتاجات وتوصيات بعثة التقييم الموفدة إلى كوت ديفوار في شباط/فبراير ٢٠١٣. وأكد على أن كوت ديفوار أحرزت تقدماً منذ الأزمة التي أعقبت الانتخابات وانتقلت إلى مرحلة جديدة من بناء السلام. بيد أنه أعرب عن القلق إزاء هشاشة الحالة الأمنية. وفي ضوء استمرار التحديات والتهديدات، أكد ضرورة بقاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ذلك البلد، ولا سيما في ما يتعلق بأولوياتها الأساسية، ألا وهي حماية المدنيين، ودعم إصلاح قطاع الأمن، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلاً عن المساعدة في التصدي للتحديات الأمنية على الحدود. وفي نفس الوقت، أشار إلى أنه يلزم إجراء تعديلات على هيكل العملية وقوام قواتها وأولوياتها، على النحو الذي أوصى به الأمين العام، لمواكبة تطور الحالة في الميدان. وفي الختام، شدد على ضرورة تقديم المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة إلى العدالة، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، من أجل وضع حد للحلقة المفرغة من الإفلات من العقاب وإرساء ثقافة قائمة على تحمل المسؤولية<sup>(٢٤٥)</sup>.

وقال ممثل كوت ديفوار إن تحقيق استقرار الحالة الأمنية هو أولوية لأن توطيد التقدم المحرز بالفعل يعتمد عليه. وأبلغ المجلس بالتدابير المتخذة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تدريب المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم. كما أكد

(٢٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٧.

(٢٤٧) S/PV.7004، الصفحات ٢-٤.

(٢٤٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٩.

(٢٤٢) S/PV.6902، الصفحات ٢-٦.

(٢٤٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٠.

(٢٤٤) S/2013/197.

(٢٤٥) S/PV.6947، الصفحات ٢-٤.

## تמיד ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وخفض قوامها العسكري

في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، اتخذ المجلس القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والإذن الممنوح للقوات الفرنسية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وقرر المجلس أن تبقى حماية المدنيين أولوية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأن تزيد العملية من تركيزها على دعم الحكومة في مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. كما أيد المجلس توصية الأمين العام بخفض العنصر العسكري للعملية.

وعقب اعتماد القرار، أعرب ممثل كوت ديفوار للمجلس عن الامتثال لدعم المجلس المستمر للسلام والديمقراطية في بلده، بيد أنه أعرب عن الأسف لأن المجلس لم يوافق على طلب الإبقاء على القوام الأصلي لقوات العملية. ولكنه ذكر، مع ذلك، أن وفده على ثقة بأن إعادة التشكيل لن تحدث فراغا أمنيا، وأشار إلى أن مجموع عدد القوات المأذون به بموجب هذا القرار أكبر مما كان خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات<sup>(٢٤٩)</sup>.

وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، اتخذ المجلس القرار ٢١١٢ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والإذن الممنوح للقوات الفرنسية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقرر فيه إعادة تشكيل أفراد البعثة النظاميين وأكد عزمه على أن ينظر في زيادة خفضهم استنادا إلى تطور الأوضاع الأمنية وإلى مدى قدرة حكومة كوت ديفوار على تولى الدور الأمني الذي تضطلع به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما قرر إعادة تشكيل الوجود العسكري لعملية الأمم المتحدة بحيث تركز الموارد في المناطق الشديدة الخطورة. وأعاد المجلس تحديد ولاية عملية الأمم المتحدة في مجالات حماية المدنيين؛ والتصدي لما تبقى من تهديدات أمنية وتحديات تتصل بالحدود؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وجمع الأسلحة؛ وإعادة تشكيل المؤسسات الأمنية وإصلاحها؛ ورصد حظر توريد الأسلحة؛ ودعم الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ ودعم تقديم المساعدة الإنسانية؛ والإعلام؛ وإعادة نشر إدارة الدولة وتوسيع نطاق سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد؛ وحماية موظفي الأمم المتحدة.

وبعد اعتماد القرار، أعرب ممثل باكستان عن القلق إزاء تسارع وتيرة التخفيض التدريجي للعنصر العسكري في عملية الأمم

المتحدة في كوت ديفوار. ورأى ضرورة في أن يُولى الاعتبار الواجب في قرارات المجلس لتوصيات بعثات التقييم التقني ودراسات القدرات العسكرية. وحذّر كذلك من أن التعجيل بخفض القوام العسكري يمكن أن يبعث بإشارة خاطئة لأولئك الذين يخططون لتقويض الاستقرار في كوت ديفوار<sup>(٢٥٠)</sup>.

### تدابير الجزاءات

في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، اتخذ المجلس القرار ٢٠٤٥ (٢٠١٢) الذي قرر فيه، في جملة أمور، تجديد وتعديل حظر الأسلحة، وتجديد التدابير المالية وتدابير السفر والتدابير التي تحظر على أي دولة استيراد الماس الخام بجميع أنواعه من كوت ديفوار. ومدد أيضا ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، فقد قرر المجلس إجراء استعراض منتصف المدة للحظر المفروض على الأسلحة في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قصد اتخاذ تدابير تعديلية أخرى، وفقا لما يُجرز من تقدم في مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، ومكافحة الإفلات من العقاب.

وبعد اعتماد القرار، أعرب ممثل كوت ديفوار عن ترحيبه بتمديد نظام الجزاءات ووافى المجلس بمعلومات مستكملة بشأن المستجدات الرئيسية التي وقعت في كوت ديفوار منذ التجديد السابق لنظام الجزاءات في ٢٠١١<sup>(٢٥١)</sup>.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، جدد المجلس، بموجب القرار ٢١٠١ (٢٠١٣)، تدابير الجزاءات المتعلقة بكوت ديفوار ومدد ولاية فريق الخبراء حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأبدى استعدادده لاستعراض التدابير المتعلقة بالماس الخام في ضوء التقدم المحرز نحو تنفيذ عملية كيمبرلي. ورحب المجلس أيضا بالتعاون بين فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار وفريق الخبراء المعني بليبيريا.

وبعد اعتماد القرار، كرر ممثل كوت ديفوار التأكيد على التزام بلده بالتعاون الكامل في تنفيذ تدابير الجزاءات. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تسهم التدابير الواردة في القرار في تعزيز الاستقرار في كوت ديفوار، وفي إمكان أن تؤدي إلى تعديل إضافي، أو رفع جزئي أو كامل، لنظام الجزاءات<sup>(٢٥٢)</sup>.

(٢٥٠) S/PV.7012، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٥١) S/PV.6761، الصفحتان ٢-٤.

(٢٥٢) S/PV.6953، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٤٩) S/PV.6817، الصفحتان ٢-٥.

الجلسات: الحالة في كوت ديفوار

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6708 ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢	التقرير المرحلي التاسع والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2011/807)		كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام، وكوت ديفوار
S/PV.6761 ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢	رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2012/196)	مشروع قرار مقدم من توغو، فرنسا، المملكة المتحدة (S/2012/259)	كوت ديفوار	كوت ديفوار	القرار ٢٠٤٥ (٢٠١٢) ٠-٠-١٥ (متخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.6808 ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢	التقرير المرحلي الثلاثون للأمين العام المتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/506)		كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام وكوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام، وكوت ديفوار
S/PV.6817 ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢	التقرير المرحلي الثلاثون للأمين العام المتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/506)	مشروع قرار مقدم من فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة (S/2012/581)	كوت ديفوار	كوت ديفوار	القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢) ٠-٠-١٥ (متخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.6902 ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣	التقرير المرحلي الحادي والثلاثون للأمين العام المتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2012/964)		كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام	الممثل الخاص للأمين العام، وكوت ديفوار
S/PV.6947 ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣	التقرير الخاص للأمين العام المتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/197)		كوت ديفوار	الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام	الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، وكوت ديفوار
S/PV.6953 ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣	رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2013/228)	مشروع قرار مقدم من فرنسا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة (S/2013/244)	كوت ديفوار	كوت ديفوار	القرار ٢١٠١ (٢٠١٣) ٠-٠-١٥ (متخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.7004 ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣	التقرير الثاني والثلاثون للأمين العام المتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/377)		كوت ديفوار	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وكوت ديفوار
S/PV.7012 ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣	التقرير الثاني والثلاثون للأمين العام المتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/377)	مشروع قرار مقدم من توغو، فرنسا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة (S/2013/445)	كوت ديفوار	باكستان	القرار ٢١١٢ (٢٠١٣) ٠-٠-١٥ (متخذ بموجب الفصل السابع)